أول منصة في العالم مختصة بتمويل سلسلة التجارة والأعمال بالتوافق مع أحكام الشريعة

«توريق القابضة» تقدم خدمات تمويلية تجاوزت 55 مليون دولار للشركات الصغيرة والمتوسطة

هيثم الرفاعي

- الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ستشمل قطاعات الإنشاءات والضيافة والتجزئة والمنتجات الدوائية والسلع الاستهلاكية الرائجة

أفادت "توريق القابضة"، الرائدة في توفير حلول تمويل سلسلة التجارة والأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بأن قيمة خدمات تمويل سلسلة التجارة والأعمال التي قدمتها للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة منذ إطلاقها مطلع العام الجاري قد تجاوزت عتبة الـ 55 مليون دولار، محققة بذلك إنجازاً مهماً يعكس الإقبال القوي على حلولها المبتكرة، والطلب المتنامي على محفظة منتجاتها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي وفرت للمستثمرين ورجال الأعمال الملتزمين بالمبادئ الأخلاقية، التمويل قصير الأمد من خلال حلول "التورق" و"التورق العكسي" لأول مرة في المنطقة. ونظراً للاقبال الكبير الذي حظيت به حلولها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تهدف "توريق القابضة" إلى تقديم خدمات تمويلية بقيمة 500 مليون دولار خلال الأشهر الثمانية عشرة القادمة.

وفي هذه المناسبة قال هيثم الرفاعي، الرئيس التنفيذي لـ "توريق القابضة": "نحن سعداء بتحقيق هذا الإنجاز الهام بالنسبة للمجموعة في فترة قياسية، والذي يعكس بوضوح الطلب الكبير والحقيقي على حلول ومنتجات المجموعة في السوق، كونها تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز سيولتها وإدارة التدفقات النقدية، ودعم كفاءتها. وعليه فإن الهيكل المبتكر والمتكامل الذي تقوم عليه منتجات وحلول "توريق" سيساعد الشركات على دفع عجلة نمو أعمالها بما يتماشى مع أخلاقيات ومعايير الأنشطة التجارية والتمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية."

ورغم أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل نحو 90 في المئة من إجمالي قطاع الأعمال بالمنطقة وتوفر غالبية الوظائف فيها، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة على صعيد إدارة التدفقات النقدية والحصول على رأس المال العامل الذي تحتاجه. فالمصارف عموماً تتحفظ على تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتتعامل مع هذه الشريحة غالباً كما تتعامل مع المؤسسات الكبيرة من حيث كمية الوثائق المطلوبة، فضلاً عن تكاليف التمويل العالية بغض النظر عن حجم التمويل المطلوب. وبالإضافة إلى التكاليف، فإن الوقت الذي تستغرقه عملية التمويل يحرم معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة من إمكانية الحصول على التمويل اللازم في الوقت المناسب، الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة ائتمانية كبيرة تحد من قدرة تلك الشركات على تحقيق النمو المنشود.

وتعمل "توريق القابضة" على معالجة تلك التحديات من خلال توفير أدوات تمويل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لإدارة التدفقات المالية، مثل "التورق" و"التورق العكسي". والتورق هو حل تمويلي قصير الأجل تقوم الشركات خلاله ببيع الأصول المالية وغيرها من المستحقات المالية المؤكدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، لطرف آخر مقابل تكلفة معقولة؛ في حين يتلخص "التورق العكسي" في إطالة فترات سداد الالتزامات المالية للمؤسسات الكبيرة لتتناسب مع حسابات الذمم التجارية.

وتتميز "توريق القابضة" بتقديم هذه الأدوات المالية بشكل يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يوفر للمؤسسات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة وخارجها على اختلاف أنشطتها، فرصة غير مسبوقة للوصول بسهولة إلى حلول دورة سلسلة تمويل التجارة.

وأوضح الرفاعي قائلاً: "نجحت "توريق" في إثبات كفاءة حلولها وأهميتها الكبيرة بالنسبة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، في غضون فترة قصيرة لا تتعدى بضعة أشهر. وبذلك أصبح بإمكان هذه الشريحة من الأعمال التي تمثل عصب الاقتصاد، الوصول بسهولة تامة إلى حلول ضرورية تدعم استدامة وازدهار أعمالها."

وتواصل "توريق القابضة" تطوير برامج تمويل سلسلة التجارة والأعمال بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، لتشمل مختلف القطاعات بما في ذلك الإنشاءات والضيافة والتجزئة، كما تهدف إلى تطوير برامجها القائمة حالياً في قطاعات الانشاءات، والضيافة، والتجزئة، والمنتجات الدوائية، والسلع الاستهلاكية الرائجة.

ويضم مجلس إدارة "توريق القابضة" شخصيات اقتصادية بارزة بالمنطقة من ذوي الخبرات الواسعة في قطاع الخدمات المالية ولاسيما في مجال المصرفية الإسلامية. وستساهم خبرة أعضاء مجلس الإدارة في تمكين "توريق القابضة" من توجيه دفة أعمالها لتحقيق أهداف خطة النمو الطموحة للمجموعة.

واختتم الرفاعي قائلاً: "تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة صُلب الاقتصاد، وتلعب دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي بشكل عام. وبناءً على ذلك، فإننا في "توريق" نفخر بدورنا متزايد الأهمية في مساعدة هذا القطاع الحيوي من أجل التغلب على الصعوبات التي تحول دون حصوله على التمويل المناسب، والمساهمة في تمكينه من استثمار طاقاته الكامنة كي ينمو ويزدهر. وسوف نواصل هذا النهج، كما لن ندخر جهداً في تطوير وابتكار المزيد من الحلول التي تساهم في نمو واستدامة أعمال هذه الشريحة المهمة من الشركات بما من شأنه دفع عجلة النمو الاقتصادي عموماً."

خلال رحلته الى الولايات المتحدة الأمريكية لخوض البطولة الدولية للمبارزة

«برقان» يرعى طارق القلاف

طارق القلاف

ضمن إطار إستراتيجيته نحو المسؤولية الاجتماعية، أعلن بنك برقان عن رعايته لبطل ابطال العالم الكويتي في المبارزة لذوي الاحتياجات الخاصة اللاعب طارق القلاف خلال رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية لخوض البطولة الدولية والتي ستقام في ريتشموند، فيرجينيا من 9 – 12 أكتوبر 2015، وفي تونس، ميزوري من 8 – 11 يناير 2016. وتأتي رعاية البنك للبطل الكويتي حامل اللقب العالمي دعماً لمسيرته الرياضية.

وقد شارك القلاف في أكثر من 70 مسابقة على مدى السنوات الـ 30 الماضية في جميع أنحاء العالم، جامعاً 26 ميدالية ذهبية. ويسعى القلاف للمشاركة في البطولة الدولية القادمة في الولايات المتحدة الأمريكية كما يهدف إلى تحقيق المركز الأول في هذه البطولة والمحافظة على اللقب. وتأتي رعاية بنك برقان للبطل طارق القلاف إيماناً منه بموهبته التي تحدت كل الصعاب والتي قادته للفوز بأعلى الجوائز في العديد من البطولات الدولية. وتتمثل رعاية بنك برقان للمواهب والقدرات الخاصة في تعزيز وتشجيع الأبطال الكويتيين لتنمية مهاراتهم المهنية والشخصية، إلى جانب التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية لرعاية المواهب المحلية من خلال العديد من المجالات.

تطرح حلولاً عملية لتنمية النشاط التجاري بين مصر وبلدان شرق إفريقيا

سكك حديد ريفت فالي تحظى بتأييد المسؤولين المصريين

كريم صادق

في إطار استراتيجيتها لتعزيز التواجد المصري على الساحة الإفريقية بصفة عامة، ومنطقة شرق افريقيا بصفة خاصة، قامت شركة القلعة (كود البورصة المصرية .CCAP CA) – وهي شركة رائدة في استثمارات الصناعة والبنية الأساسية بمصر وافريقيا – باستضافة مؤتمر «سكك حديد ريفت فالي: المنظومة المتكاملة لحلول النقل واللوجستيات في شرق افريقيا»، وذلك يوم الأربعاء الماضي بمقر اتحاد الصناعات المصرية.

وقام المؤتمر بتسليط الضوء على المميزات الاقتصادية والبيئية لمشروعات السكك الحديدية، في إطار الخطط الرامية لتسهيل حركة الصادرات وتنمية النشاط التجاري بين مصر وبلدان شرق افريقيا، مع تعريف مجتمع التصدير والأعمال المصري بمميزات استخدام سكك حديد ريفت فالي كمنظومة متكاملة للنقل والشحن والتخليص الجمركي والتأمين على البضائع المصدرة من جمهورية مصر العربية إلى أسواق كينيا وأوغندا وجنوب السودان.

وقام كريم صادق مدير قطاع النقل والدعم اللوجستي بشركة القلعة، وأندرياس هاينل رئيس قطاع التسويق والاتصالات بشركة سكك حديد ريفت فالي، بعرض مخططات برنامج إعادة التأهيل والتطوير الجاري تنفيذه بشركة ريفت فالي، واستعراض التقدم الذي أحرزته الشركة على مدار خمس سنوات، وكذلك تقديم نبذة عن أعمال النقل والتخليص والتأمين التي تقدمها شركة شرق افريقيا لخطوط السكك الحديدية وخدمات الدعم اللوجيستي (EARH).

وفي هذا السياق أوضح كريم صادق أن ريفت فالي بلغت حتى الآن منتصف خطة إعادة التأهيل والتطوير التي تبلغ تكلفتها الاستثمارية 287 مليون دولار أمريكي، حيث قامت الشركة باستثمار 126 مليون دولار منذ انطلاق برنامج إعادة التأهيل في يناير 2012 بغرض توظيف أحدث ما وصلت إليه تقنيات تشغيل خطوط السكك الحديدية وإحلال البنية الأساسية لخطوط النقل وزيادة الطاقة الاستيعابية، فضلاً عن تنمية مهارات التشغيل والإدارة بين فريق العاملين بالشركة الذي يربو حالياً على 2000 موظف.

وأضاف صادق أن الشركة حققت طفرة هائلة فيما يتعلق بمعايير الصحة والسلامة وكذلك تنمية الطاقة الاستيعابية وزيادة معدلات الكفاءة التشغيلية، مشيراً إلى قيام ريفت فالي مؤخراً بشراء 500 عربة مسطحة من شركة CNR الصينية الرائدة في صناعة عربات السكك الحديدية، ولفت أن الدفعة الأولى مكونة من 120 عربة ومن المقرر وصولها أواخر سبتمبر الجاري.

وأكد اندرياس هاينل أن وصول العربات الجديدة سيكون بمثابة نقلة نوعية بأعمال سكك حديد ريفت فالي من خلال تنمية حجم الشحنات والبضائع المنقولة وتطوير معايير الأمن والسلامة، وكذلك الارتقاء بكفاءة أعمال التحميل والتفريغ، وهو ما سينعكس مردوده في تقليل تكلفة النقل بالنسبة للمصدرين المصريين مع تنمية ربحية الشركة في الوقت نفسه. وأوضح هاينل أن إحياء منظومة السكك الحديدية سيكون له مردود هائل على أنشطة النقل واللوجستيات في القارة الإفريقية.

وخلال كلمته بالمؤتمر رحب السفير الكيني بالقاهرة جوف أوتينو بزيادة التعاون بين مجتمع الأعمال المصري والكيني، مؤكداً أن الاستثمار بمجالات البيئة الأساسية والنقل واللوجستيات هو الأساس الداعم لنمو إنتاجية وأعمال مشروعات التصنيع والتصدير والإنتاج الزراعي بالمنطقة. وأوضح أوتينو أن بلاده تسعى لترسيخ مكانتها كمركز رئيسي للتجارة والاستثمار، فضلاً عن كونها بوابة العالم إلى أسواق شرق افريقيا، وأنه يتطلع إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع مصر ودراسة سبل تعميق الروابط التجارية والاستثمارية بين البلدين.

ومن جانبه شدد أرنر كاتسيجازي القائم بأعمال السفير الأوغندي بالقاهرة، على ضرورة تذليل العقبات التي تحد من نمو التجارة البينية، وأعرب عن امتنانه لشركة القلعة التي ضخت حتى الآن استثمارات بقيمة 300 مليون دولار لإعادة تأهيل وتطوير سكك حديد ريفت فالي.

ولفت كاتسيجازي أن تطوير شبكات السكك الحديدية يعد خطوة حاسمة على طريق التكامل اللوجستي بين بلدان القارة الأفريقية، وأن ذلك سيطرح المزيد من الفرص الاستثمارية في شتى المجالات مع تنمية التجارة البينية على الساحة الأفريقية. وأوضح أن إحياء سكك حديد ريفت فالي سيكون له مردود هائل على مجتمعات شرق افريقيا بفضل تقليل تكاليف النقل وتسريع حركة البضائع بين بلدان المنطقة. وخلال كلمتها بالجلسة الافتتاحية قالت السفيرة منى عمر مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية الأسبق ورئيس مركز افريقيا بالجامعة البريطانية، أن ملف العلاقات المصرية الافريقية كان محور اختصاصها لفترة طويلة، وأن الكثير من المشروعات الحيوية والواعدة على الساحة الأفريقية لم تجد طريقها إلى النور، غير أن استثمارات شركة القلعة في سكك حديد ريفت فالي تعد مثالاً يحتذى ونموذج ينبغي إعادة تطبيقه في شتى أنحاء القارة الأفريقية.

يضاف إلى إنجازات البنك كأول تصنيف منذ تأسيسه

«موديز» تمنح «بنك وربة» تصنيف Baa2 مع نظرة مستقبلية مستقرة

جسار الجسار

- الجسار: هناك تفاؤل فيما يخص أداء ونتائج البنك في الفترة المقبلة نتيجة للجهود الكبيرة التي كانت ومازالت تبذلها الإدارة التنفيذية

أعلن "بنك وربة" حصوله على أول تصنيف ائتماني من وكالات التصنيف الدولية منذ تأسيسه، حيث منحته وكالة "موديز" العالمية تصنيف Baa2/Prim-2 للودائع بالعملة المحلية والعملة الاجنبية مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وفي هذا الصدد صرح جسار دخيل الجسار - نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي "نحن فخورون بالحصول على التصنيف المذكور كأول تصنيف إئتماني يحصل عليه البنك على الرغم من قصر عدد السنوات التشغيلية التي أمضاها البنك في السوق الكويتي منذ التأسيس والتي لم تتعد الأربع سنوات، وفي ظل ظروف اقتصادية محلية واقليمية وعالمية مضطربة، إلا أن إصرار مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية على تعزيز مكانة البنك وتنافسيته في السوق في فترة وجيزة، إلى جانب تنفيذ استراتيجية متوازنة وطموحة كان لها الأثر الأكبر في الحصول على هذا التصنيف من وكالة عالمية مرموقة مثل "موديز"، مما يعكس المستقبل الواعد الذي ينتظر البنك بإذن الله".

وأفاد جسار دخيل الجسار أن تصنيف الوكالة استند إلى عدة نقاط أساسية إيجابية، منها ارتفاع جودة محفظة الأصول التمويلية والاستثمارية، وانخفاض معدل التمويلات المتعثرة، حيث تعد نسبة الأصول المتعثرة NPL من اقل النسب في قطاع البنوك المحلية والإقليمية إن لم تكن الأقل على الإطلاق.

ومن النقاط الإيجابية التي استند إليها التقييم ايضا ارتفاع مستويات الرسملة لدى البنك، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 26.37% كما في 30 يونيو 2015 مما يسمح للبنك بمواصلة عمليات النمو والتوسع على المستوى القصير والمتوسط الأجل.

إضافة إلى ذلك، تعد مستويات السيولة المناسبة الكافية التي يحتفظ بها البنك ويعمل على التحكم فيها بطريقة متوازنة من العوامل الإيجابية التي ساهمت في الحصول على هذا التقييم. كما أشار التقرير إلى أن معدل النمو في إيرادات البنك بالرغم من تحقيقه خسائر في السنوات الماضية نتيجة ارتفاع التكاليف الضرورية لعملية إنشاء وتاسيس البنك، ساهم في حصول البنك على نظرة مستقبلية مستقرة، بالإضافة إلى إمكانية رفع التصنيف بالتزامن مع تحول البنك إلى الربحية وتغطية الخسائر المتراكمة.

واضاف جسار الجسار أن البنك يواصل تحقيق معدلات النمو والتوسع من خلال تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة والتي توازن بين زيادة حصته السوقية وقاعدة العملاء والانتشار وتقديم خدمات ومنتجات متميزة ومبتكرة من جهة، وبين تحقيق معدلات ربحية ورفع معدلات كفاءة التشغيل من جهة أخرى، علما بان حصول البنك على تقييم Baa2 في مثل هذا الوقت الذي يشهد العديد من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاقليمية والعالمية، والتي تدفع وكالات التصنيف الدولية إلى المزيد من التحفظ في منح التقييمات لعدم وضوح الرؤية المستقبلية للاقتصاد الكلي تعد شهادة تميز للبنك تبعث الطمانينة لدى المساهمين والعملاء من ناحية المستقبل الواعد الذي ينتظر البنك، كما يعد إحدى ثمرات النجاح للجهود الكبيرة التي بذلت من اجل تاسيس وتشغيل البنك ووضعه على خارطة المنافسة والتواجد المميز في السوق الكويتي والأسواق العالمية على حد سواء.

الجدير بالذكر أن التصنيف الممنوح لبنك وربة حاول تصنيف في عمر البنك التشغيلي القصير (Baa2) يعتبر مؤشر ممتاز على البداية القوية لبنك وربة وقدرته التنافسية المستقبلية مقارنة بالبنوك المنافسة لدى بداية تقييمها.

وأشار جسار الجسار إلى التوقعات المتفائلة فيما يخص أداء ونتائج البنك في الفترة المقبلة نتيجة للجهود الكبيرة التي كانت ولازالت تبذلها الإدارة التنفيذية إلى جانب جميع موظفي البنك، حيث يشهد البنك نجاحات متعددة في مجالات تمويل الشركات التي توجت مؤخرا بالانتهاء من صفقة ضخمة وترتيب تمويل مجمع لإحدى المجموعات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمبلغ 105 مليون دينار كويتي ساهم فيها العديد من البنوك المحلية والاقليمية. الأمر الذي يعكس ثقة المؤسسات المالية والبنوك والمستثمرين سواء من الكويتيين أوالخليجيين أو الأجانب في قدرة بنك وربة على إدارة مثل هذه الصفقات الكبيرة. ومن جانب آخر يشهد البنك ايضا توسعا وانتشار في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد من خلال طرح منتجات جديدة وتقديم خدمات متعددة من قنوات البيع المختلفة. ويولي البنك أهمية كبيرة لتطوير الخدمات الالكترونية الخاصة بخدمة العملاء عبر الموقع الالكتروني أو مركز الاتصال ليواكب أحدث التطورات التكنولوجية، ويتيح الفرصة لعملائه للتواصل مع البنك بايسر الطرق وأسرعها مع الاستمرار في السياسة التوسعية لشبكة الفروع وتغطية أغلب مناطق الكويت.